العرب
الجمعة 2020/04/10
السنة 42 العدد 11673

مصطفى الكاظمي أمام مهمة إخراج العراق من مأزقه

مصطفى الكاظمي الذي كُلّف بمهمّة تشكيل الحكومة العراقية في مرحلة استثنائية، يبدو بدوره شخصية استثنائية، على الأقل لجمعه بين العمل الفكري والعمل الأمني المخابراتي، إضافة إلى كونه موضع توافق قوى عراقية مختلفة الاتجاهات والولاءات والمصالح. فهل سينجح كاتب العمود السابق في وضع نقطة النهاية للمأزق العراقي؟

بغداد – لاحت مع تكليف مصطفى الكاظمي بتشكيل حكومة عراقية بديلة عن حكومة رئيس الوزراء المستقيل عادل عبدالمهدي، بوادر أمل في خروج العراق المضطرب سياسيا والمنهك اقتصاديا واجتماعيا وغير المستقر أمنيا، من المأزق السياسي الذي آل إليه منذ أن أجبر الشارع الغاضب عبدالمهدي على التنحّي، ليتعسّر منذ ذلك الحين التوافق بين فرقاء العملية السياسية ذوي الارتباطات الخارجية في الغالب، على من يتولّى المنصب التنفيذي الأهمّ في الدولة.

كما لاح الأمل أيضا في إخراج العراق من دائرة الصراع الثنائي الحاد بين الولايات المتّحدة وإيران، كون الرئيس المكلّف أحد الرافعين للواء الاعتدال وتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية للبلد من منظور تحقيق المصلحة الوطنية أوّلا.

ويرى متابعون للشأن العراقي أنّ الكاظمي يمتلك الكثير من نقاط القوّة التي تؤهّله لإدارة مرحلة عراقية شديدة التعقيد.

ويقول هؤلاء إنّ من بين عناصر قوّته امتلاكه لرؤية واضحة بشأن أهم القضايا والمعضلات التي تواجه البلد، وقد أتيح له التعبير عن رؤاه أثناء ممارسته العمل الفكري من بوابة الصحافة والمراكز البحثية.

غير أنّ المطلّعين على كواليس السياسة العراقية وتشعّباتها، يتساءلون عن مدى إمكانية تعايش رجل الفكر مع نظام يقوم أساسا على حكم الأحزاب الشيعية غير المستعدّة للمساومة على مصالح كبار قادتها ومن يقف خلفهم، في إشارة إلى طهران.

توبي دودج

الكاظمي مفاوض بارز ولاعب ماكر.. لا يمكنه الفشل

ويجيب البعض بأنّ إنقاذ النظام من خطر التداعي الذي داهمه مع اندلاع الانتفاضة الشعبية الأخيرة، مصلحة للأحزاب ذاتها ما يفسّر توافقها على شخص الكاظمي بعد أن وجّه له بعض قادة الفصائل النافذين اتهاما خطيرا بالتواطؤ على قتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبومهدي المهندس بغارة جوية أميركية مطلع العام الجاري في بغداد.

وكلف الرئيس العراقي برهم صالح، الخميس، رئيس جهاز المخابرات الوطني مصطفى الكاظمي بتشكيل الحكومة المقبلة. وجاء ذلك بعد إعلان رئيس الوزراء المكلف عدنان الزرفي، اعتذاره عن تشكيل الحكومة لأسباب "داخلية وخارجية" لم يوضحها.

ويعد الكاظمي أول مرشح توافقي إذ يحظى بدعم أغلب القوى السياسية الشيعية والسنية والكردية فضلا عن دعم الحراك الشعبي، ما يرفع حظوظه لترؤس الحكومة المقبلة.

ويقول مدير الدراسات في معهد الشرق الأوسط بكلية لندن للاقتصاد توبي دودج عن الكاظمي "إنه مفاوض بارز ولاعب ماكر"، مضيفا "أمامه الآن 30 يوما، ولا يمكنه الفشل".

والكاظمي مستقل لا ينتمي إلى أي حزب سياسي، تسلم منصب رئيس المخابرات في يونيو 2016، خلال تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة في الفترة من سنة 2014 إلى 2018، ولا يزال يشغل المنصب حتى الآن لتسيير الأعمال.

ويشترط لحصول الحكومة على ثقة البرلمان تصويت الأغلبية (50 في المئة زائد واحدا) من الأعضاء الحاضرين.

وستخلف الحكومة الجديدة، حكومة عادل عبدالمهدي الذي استقال مطلع ديسمبر 2019، تحت ضغط احتجاجات شعبية تطالب برحيل ومحاسبة كل الطبقة السياسية المتهمة بالفساد وهدر أموال الدولة، والتي تحكم منذ إسقاط نظام صدام حسين عام 2003.

وولد مصطفى عبداللطيف المعروف بالكاظمي، في بغداد عام 1967. وهو ينتسب إلى عشيرة الغريب، حيث نزحت أسرته من الشطرة بذي قار، إلى كرخ بغداد.

والده عبداللطيف مشتت الغريباوي، سكن بغداد قادما من الشطرة عام 1963، وآخر عمل له هو مشرف فني في مطار بغداد كما كانت له انتماءات سياسية وحزبية.

وعمل مشتت ممثلا للحزب الوطني الديمقراطي (حزب كامل الجادرجي) في الشطرة.

وحاز الكاظمي على البكالوريوس في القانون وهو متزوج من ابنة مهدي العلاق القيادي في حزب الدعوة بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

وعرف عنه معارضته لنظام الرئيس الأسبق صدام حسين، لكنه لم ينضم إلى أي من الأحزاب السياسية.

وكان غادر العراق عام 1985 إلى إيران ثم ألمانيا فبريطانيا، ثم عاد إلى بغداد بعد 2003.

وبعد عودته، عمل الكاظمي رئيسا لتحرير مجلة "الأسبوعية" التي يملك امتيازها الرئيس العراقي الحالي برهم صالح، وقد اختار لنفسه أثناء العمل بها لقب الكاظمي. كما عمل مديرا تنفيذيا لمؤسسة الذاكرة العراقية، وساهم في توثيق الشهادات وجمع الأفلام عن ضحايا النظام السابق.

أدار الكاظمي من بغداد ولندن مؤسسة الحوار الإنساني التي أسسها رجل الدين الشيعي حسين اسماعيل الصدر المقيم في الكاظمية الذي عرف بمواقفه الرافضة للاحتلال الأميركي، وهي منظمة مستقلة تسعى إلى سد الثغرات بين المجتمعات والثقافات، والتأسيس للحوار بديلا عن العنف في حل الأزمات.

كما عمل كاتب عمود ومديرا لتحرير قسم العراق في موقع مونيتور الدولي، وركزت مقالاته على تكريس روح السلم الاجتماعي في البلاد.

ونشر خلال مسيرته المهنية العديد من الكتب، من أبرزها "مسألة العراق - المصالحة بين الماضي والمستقبل".

وعيّنه العبادي في منصب رئيس جهاز المخابرات الوطني في يونيو 2016، بعد أن حقق نجاحا من خلال عمله وسيطا سياسيا بين الأطراف العراقية المختلفة في الأزمات المتلاحقة.

ولا يمتلك الكاظمي أي جنسية أخرى غير العراقية، رغم أنه امتلك جواز لجوء سياسي منحته له بريطانيا، خلال فترة معارضته لنظام صدام حسين.

طهران وواشنطن تتقاسمان المعادلة الصعبة في بغداد

حرب ضدّ عدوّ غير مرئي

القوات العمانية تلقي بثقلها في المعركة ضد فايروس كورونا

عمان تستعد لمواجهة ذروة تفشي الوباء

مسقط – تستعدّ السلطات العمانية لاحتمالات أصعب في مواجهتها لفايروس كورونا في ظل توقعات رسمية ببلوغ الوباء ذروة انتشاره بالسلطنة خلال الأسابيع القادمة.

وتسخّر السلطنة مختلف إمكانياتها، بما في ذلك قواتها المسلّحة، في ما يشبه السباق ضدّ الساعة للإعداد لمواجهة السيناريو الأسوأ.

وأظهرت تلك القوات بما لديها من وسائل وإمكانيات، تناغما في العمل بالتنسيق مع باقي أجهزة الدولة، في وقت تحوّل فيه انتشار الفايروس وما يطرحه من مخاطر وتحدّيات إلى فرصة لاختبار مرونة الدولة وحيويتها في مطلع المرحلة الجديدة التي بدأت مع مجيء السلطان هيثم بن طارق إلى الحكم خلفا للسلطان الراحل قابوس بن سعيد.

وتعهّد السلطان هيثم بالحفاظ على المنجز المتحقّق خلال العقود الماضية، لكنّه تعهّد في المقابل بإدخال جملة من الإصلاحات الكفيلة بإحكام عمل أجهزة الدولة والرفع من كفاءتها.

ولطالما انتقد متابعون للشأن العماني ما يعتبرونه "مبالغة في مركزة جميع السلطات بيد السلطان الرّاحل ما أدى إلى نوع من التواكل عليه في عملية أخذ القرار وتنفيذه".

ويعتبر هؤلاء أنّ ما أظهرته الدولة العمانية من سرعة وحيوية في التصدّي لجائحة كورونا التي فاجأت الكثير من دول العالم، يحمل بصمات السلطان الجديد وإصلاحاته.

> **ما أظهرته الدولة العمانية من حيوية في التصدّي لجائحة كورونا مؤشر على فعالية إصلاحات السلطان هيثم بن طارق**

وسبق للسلطان هيثم أن تعهّد لدى ترؤسه اجتماع اللجنة العليا المكلفة بحث آليات التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فايروس كورونا بأنّ تسخّر حكومة السلطنة كافة إمكانياتها لمجابهة الوباء والحدّ من تفشّيه، مُشدّدًا على ضرورة تعاون الجميع حتّى تحقّق جهود مواجهة الجائحة أهدافها.

وتوقّع وزير الصحة العماني أحمد بن محمد السعيدي، الخميس، الوصول إلى ذروة انتشار فايروس كورونا في بلاده خلال الأسبوع الأخير من شهر أبريل الجاري. ونقلت وكالة الأنباء العمانية عبر حسابها على تويتر عن السعيدي قوله "بدأنا في التصاعد وربما نصل إلى الذروة في الأسبوع الأخير من الشهر الحالي".

وأضاف "الحالات تتزايد ولم نصل إلى الذورة بعد.. ما زلنا في الصعود والاحتياطات التي اتخذتها السلطنة والتي تواصل اتخاذها مستمرة".

كما أشار الوزير إلى أنّ أغلب الحالات الموجودة في العناية المركزة بالمستشفى السلطاني هي لوافدين. ويبلغ عدد الوافدين بالسلطنة حوالي 1.6 مليون شخص من إجمالي عدد السكان البالغ قرابة 4.6 مليون نسمة.

وقال الوزير إنّ البعد الاقتصادي لهذه الجائحة لم يغب عن اللجنة العليا المكلفة ببحث آليات التعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار فايروس كورونا، وهناك اجتماعات مستمرة بهذا الشأن مع المعنيين بالقطاعين المالي والاقتصادي.

وسجّلت سلطنة عمان الخميس 38 إصابة جديدة بفايروس كورونا ليرتفع العدد الإجمالي للمصابين إلى 457 حالة. وقررت السلطات إغلاق العاصمة مسقط 12 يوما اعتبارا من الجمعة، كإجراء احترازي للحدّ من تفشي الوباء.

وسخّرت السلطنة إمكانيات قوّاتها المسلّحة للمشاركة في مجهود محاصرة الوباء، حيث أعلن عن قيام كل من سلاح الجو السلطاني والبحرية السلطانية العمانية والخدمات الهندسية بوزارة الدفاع بتوفير ونقل مجموعات مختلفة ومتنوعة من معدات الدعم والإسناد والمتطلبات الأساسية والضرورية لتجهيز مراكز الإيواء لقطاع الإغاثة بمحافظة مسقط.

وكانت رئاسة أركان قوات السلطان المسلحة قد أعلنت منذ تسجيل أولى الإصابات بكورونا عن شروع قيادات مختلف الأسلحة ودوائر وزارة الدفاع في تنفيذ خطتها لمساعدة الجهات المعنية بالتعامل مع التطورات الناتجة عن انتشار الفايروس.

وقام سلاح الجو السلطاني منذ ذلك الحين بتسخير أسطوله من طائرات النقل لجلب المواد الطبية من الصين، فيما قامت البحرية السلطانية بنقل إمدادات الوقود اللاّزم لتغذية المؤسّسات العامة والخاصّة بالطاقة.

ونقل الأسطول الوقود وغيره من المواد التموينية انطلاقا من قاعدة سعيد بن سلطان البحرية بشمال غربي العاصمة مسقط باتجاه ميناء خصب بمحافظة مسندم شمالي البلاد لتزويد شركات بيع المشتقات النفطية في المحافظة وتغذية محطات الكهرباء.

الكويت تواجه وباءين: كورونا وكراهية الوافدين

الكويت – تخشى الكويت أن يجرّ عليها انفلات الخطاب السلبي تجاه الوافدين تهمة إساءة معاملة العمّال الأجانب، وهي التي عانت بالفعل خلال السنوات الأخيرة صعوبات في إدارة ملف هؤلاء العمّال مع بلدانهم الأصلية، الأمر الذي تجسّد بوضوح في السجال الحادّ الذي دار قبل نحو سنتين بين السلطات الكويتية والسلطات الفلبينية بشأن خدم المنازل وكاد يتطوّر إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين.

وحذّرت مصادر أمنية وقضائية كويتية من استفحال ظاهرة إهانة المقيمين وتحميلهم مسؤولية أزمة كورونا وتجارة الإقامات بحسب ما أوردته، الخميس، صحيفة القبس المحلّية نقلا عن تلك المصادر.

وما يضاعف القلق لدى دوائر كويتية حريصة على سمعة البلد وعلاقاته الخارجية، محاولة بعض الأطراف الاستثمار في حالة القلق من انتشار وباء كورونا للضغط على جاليات بعينها، على غرار استهداف الإخوان المسلمين للجالية المصرية سعيا إلى إفساد العلاقة بين الكويت ومصر والتي تضرّر منها الإخوان بشكل مباشر عندما قاد التنسيق بين البلدين العام الماضي إلى تسليم السلطات الكويتية عناصر فارّين من الجماعة إلى السلطات المصرية.

وبلغ خطاب بعض الشخصيات الكويتية درجة غير مسبوقة من الحدّة تجاه الوافدين ولامس العنصرية في كثير من الأحيان، في وقت عادت فيه بعض الدوائر إلى التحريض ضدّ الجالية المصرية، وإلى الهجوم على طريقة تعامل السلطات مع ملف تلك الجالية متهمة إياها بمجاملة القاهرة بمنحها أموالا في مقابل أن تستعيد جاليتها من الكويت.

وقالت المصادر التي نقلت عنها الصحيفة دون تحديدها "إن خطاب الكراهية والعنصرية مرفوض وسيُواجَه بحزم لأنّ أزمة كورونا عالمية، وتشمل الجميع، وليس لأحد دون آخر اليد فيها".

ودافعت ذات المصادر عن المقيمين معتبرة أنّهم "ضحايا أكثر من غيرهم لتفشّي هذا الوباء، ما يعني ضرورة الاهتمام بهم وعدم تركهم فريسة العدوى القاتلة". كما حرصت على توضيح أنّ "ما تقوم به السلطات لجهة الحجر على مناطق معيّنة (يقيم فيها الوافدون) هو لحماية سكان تلك المناطق.. وأنّ الإجراءات الأمنية ليست دليلا على أي تمييز ضدّ المقيمين".

كما حذّرت المصادر "من المبالغة في إلقاء الضوء على جنسيات دون غيرها، مثل الجاليات الهندية والمصرية والبنغالية، على أنها مسؤولة بشكل أو بآخر عن بعض المعاناة الجارية في البلاد الآن".

ونقلت الصحيفة عن أستاذ علم اجتماع في جامعة الكويت (لم تسمّه) القول "إذا قرأنا ما يكتب في وسائل التواصل نُصاب بالخوف من فيديوهات وتغريدات متقابلة بين الكويتيين والمصريين تتبادل الاتهامات الواهية. وهذا ما يجب وضع حد له من قبل السلطات المعنية فورا حفاظا على النسيج الاجتماعي".

> **وراء التركيز على الجالية المصرية جهات إخوانية تحاول الاستثمار في أزمة كورونا لضرب العلاقة بين مصر والكويت**

ويشير المتحدّث بذلك إلى ظاهرة الهجوم الممنهج على الجالية المصرية في الكويت، والتي يقول البعض إنّ وراءها جماعة الإخوان المسلمين الساعية إلى هدم العلاقة بين مصر والكويت.

ويقول هؤلاء إنّه مع الأزمة التي خلقها انتشار فايروس كورونا تلوح للإخوان فرصة الانتقام من الكويت ومصر معا بالنظر إلى وجود ارتباط مصلحي بين الطرفين في ملف العمالة الوافدة، حيث يجد الجانب المصري في سوق العمل الكويتي متنفّسا للتخفيف من أزمة البطالة وإيجاد مصدر إضافي للعملة الصعبة، بينما تحتاج الكويت للعمالة المصرية مثل حاجتها لعمال من سائر البلدان وفي مختلف القطاعات.

وغير بعيد عن هذا الإطار نفت مصادر دبلوماسية كويتية ومصرية صحة ما يتردد عن عرض وزارة الخارجية الكويتية مبلغ 600 دينار لمصر مقابل كل مصري تستقبله، وذلك لتغطية تكلفة فترة الحظر التي سيقضيها في بلاده.

ونقلت صحيفة الرأي الكويتية عن تلك المصادر قولها إنّ "جميع ما توارد في هذا الموضوع إشاعات مغرضة تهدف للإساءة للعلاقات المتميزة بين البلدين".

وبدورها نفت مصادر مصرية للصحيفة صحّة ما نُشر بشأن توقف القنصلية المصرية عن إصدار وثائق السفر لمخالفي قوانين الإقامة أو تلقيها عرضا ماليا من الكويت لاستقبال أبناء جاليتها في مصر، مؤكّدة أن ما يروج بهذا الخصوص محض إشاعات.